مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٤) العدد (٩) ٢٠٢٠
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (٤) No. (٩) ٢٠٢٠

أثر تطور بنية التجارة الخارجية على معدل النمو الاقتصادي في سورية

د.علي أسعد حسن *

(تاريخ الإيداع ١٥ / ١١ / ٢٠٢٠. قُبِل للنشر في ٢٩ / ١١ / ٢٠٢٠)

□ ملخّص □

يكتسب تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي وبنية التجارة الخارجية أهمية خاصة، إذ إن بنية التجارة الخارجية تتحدد وفقاً للبنيان الاقتصادي للبلد من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنّ مؤشرات التجارة الخارجية تعكس بنية الاقتصاد الوطني ومستوى تطوره ومدى حساسيته للمتغيرات الخارجية كالأسعار، والسياسات المالية، والأحداث السياسية.

وبناءً عليه يهدف هذه البحث إلى تحليل أثر التطور في بنية التجارة الخارجية على معدل النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٠)، وذلك من خلال بناء نموذج قياسي يتكون من مجموعة من المعادلات الآنية تعبّر عن المكونات المختلفة لمتطابقة الناتج المحلي الإجمالي حسب الإنفاق.

هذا وتشير النتائج إلى أنّ الاقتصاد السوري لا يزال يعتمد على السوق الخارجية لتأمين احتياجات السوق الداخلية من الآلات والمعدات ووسائل النقل وبعض المواد الاستهلاكية بسبب ضعف القاعدة الصناعية السورية وارتكازها على التجميع. كما تشير إلى عدم نجاح سياسة إحلال الواردات، وضعف الجانب التمويلي الداعم لأنشطة القطاع الخاص.

الكلمات المفتاحية: معدل النمو الاقتصادي، بنية التجارة الخارجية، معادلات آنية.

* دكتور في الاقتصاد - اختصاص العلاقات الدولية.

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (4) العدد (9) 2020
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (4) No. (9) 2020

The impact of the evoluation of foreign trade structure on the economic growth rate in Syria

Dr. Ali Asaad Hasan*

(Received 15 / 11 / 2020 . Accepted 29 / 11 / 2020)

□ ABSTRACT □

The analysis of the relationship between economic growth and the structure of foreign trade is of particular importance, as the structure of foreign trade is determined according to the economic structure of the country, on the one hand, and on the other hand, foreign trade indicators reflect the structure of the national economy, its level of development, and its sensitivity to external variables such as prices, financial policies and political events.

Accordingly, this research aims to analyze the impact of the development in the structure of foreign trade on the rate of economic growth in Syria during the period (1990-2010) by building a econometrics model consisting of a set of simultaneous equations expressing the different components of the identicality of the gross domestic product according to spending.

The results indicate that the Syrian economy is still dependent on the external market to secure the internal market needs of machinery, equipment, transportation and some consumables due to the weakness of the Syrian industrial base and its reliance on assembly. It also indicates the failure of the import substitution policy and the weakness of the financing side in support of private sector activities

Key words: Economic growth rate, Foreign trade structure, Simultaneous equations.

* Doctor of Economics - International Relations Specialization.

مقدمة:

على الرغم من أهمية الدور الذي تلعبه التجارة الخارجية في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي، سواء من خلال الصادرات التي تمارس أثرها على النمو من خلال: تحفيز الطلب، تشجيع المدخرات وبالتالي التكوين الرأسمالي، زيادة حجم العرض في الاقتصاد نتيجة لزيادة المقدرة على الاستيراد، إضافةً لمجموعة من القنوات الأخرى؛ أو من خلال جانب الواردات التي يرى العديد من الاقتصاديين أنّ لها دوراً هاماً في دعم النمو الاقتصادي من خلال المنافسة التي تخلقها مع الشركات المحلية ودورها كقناة مهمة لنقل التكنولوجيا والتعلم والابتكار إلى البلد المستورد ممّا يسمح بسد الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والأقل تقدماً. إلا أنّ هذا الدور الذي يمكن أن تلعبه التجاره الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي مرتبط بجملة من العوامل من أهمها بنية الصادرات والواردات.

وبصفة عامة فإنّ بنية الصادرات تعكس الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني ودرجة تطوره حيث يرتبط النمو الاقتصادي بالتنوع التصديري المتزايد ويقترن بازدياد درجة التصنيع في السلع التي يتم تصديرها للخارج. كما أن قوة النشاط الاقتصادي تعتمد على نوعية الواردات والأهمية النسبية لفئاتها (نهائية – وسيطة – رأسمالية) وخاصةً في البلدان النامية التي تعتمد في تعزيز جهازها الإنتاجي على السلع الرأسمالية المستوردة.

وبناءً عليه جاء اختيار هذا البحث بغية تتبُع التطورات الحاصلة في بنية التجارة الخارجية السورية، والوقوف على آثارها المباشرة وغير المباشرة على معدل نمو الاقتصاد السّوري، وذلك باستخدام أسلوب التحليل الكمي وبناء نموذج قياسي لدراسة الآثار الناجمة على المتغيرات الاقتصادية الكلية وخاصةً الناتج المحلي الإجمالي.

الدراسات السابقة:

يذخر الأدب الاقتصادي بالعديد من الدراسات التي بحثت في آثار التجارة الخارجية أو أحد مكوناتها على النمو، وفيما يلي استعراض لعدد من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث:

الدراسة الأولى: دراسة (أحمد، ٢٠٠٦)

دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سورية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسكانية خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٥)

هدفت الدراسة إلى تحليل واقع التجارة الخارجية السورية وبيان أهميتها بالنسبة لقطاعات الاقتصاد الوطني الرئيسية، ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي والتاريخي واستخدمت أساليب التحليل الباثي لدراسة العلاقات أحادية الاتجاه بين متغيرات الدراسة بالإضافة إلى تحليل الانحدار وتوصلت إلى النتائج الآتية:

- ✓ يعاني الميزان التجاري السوري من عجز مزمن طيلة فترة الدراسة إذا تم استثناء الصادرات النفطية.
- ✓ تعاني تجارة سورية الخارجية من تركز سلعي واضح في جانبي الصادرات والواردات.
- ✓ يظهِر صافي التبادل الخارجي للصناعة عجزاً مستمراً خلال الفترة المدروسة.
- ✓ أدى توجه الصناعة السورية نحو التركيز على سياسة إحلال الواردات دون الاهتمام بتشجيع الصادرات إلى زيادة في الواردات الصناعية دون أن يرافقها زيادة في الصادرات، ممّا أدى إلى أثر سلبي للتنمية الصناعية على ميزان المدفوعات.
- ✓ مارست سياسة التجارة الخارجية دوراً سلبياً في عملية التنمية.
- ✓ مارست السياسة المالية دوراً سلبياً في أداء التجارة الخارجية السورية.

✓ أدى معدل النمو السكاني المرتفع في سورية إلى زيادة الضغط على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الدراسة الثانية: دراسة (الكواز، ٢٠٠٨)

التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي

هدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو، وذلك في ظل تعدد الآراء المتعلقة بهذه العلاقة، حيث يرى البعض أن تحرير التجارة الخارجية يعزز من معدل النمو، بينما يرى آخرون بأن هذه العلاقة ليست حتمية، وفي الوقت الذي يعتقد البعض أن الأولوية يجب أن تعطى لتعزيز النمو على أن يتبع ذلك تعزيز الصادرات وتقليل الواردات، يعتقد آخرون بأن الأولوية يجب أن تعطى لتشجيع الصادرات على أن يتبع ذلك تحسن في النمو، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي من خلال تناول الأسس المفاهيمية لنظريات التجارة والنمو الاقتصادي وقد خلصت إلى النتائج الآتية :

✓ تفاوت أهمية التجارة الخارجية وعلاقتها بمعدل النمو حسب نظريات التجارة الخارجية.

✓ فيما يخص علاقة ودور التجارة بالنمو فقد تفاوتت وجهات النظر، ففي الوقت الذي تعتقد فيه بعض النظريات بأهمية تحرير التجارة والأثر المباشر على تعزيز النمو، فإنّ نظريات أخرى تدعو إلى أهمية النمو أولاً لتعود لاحقاً إلى تعزيز الصادرات، وهنا يبرز دور الحكومة في دعم السلع التصديرية ذات النوعية العالية.

✓ هناك دور رشيد للحكومة في التأسيس لعلاقة سليمة ما بين التجارة والنمو.

الدراسة الثالثة: دراسة (فتلاوي وشاكر، ٢٠١٦)

العلاقة السببية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في العراق للمدة ١٩٨٠-٢٠١٣

هدفت الدراسة إلى تحليل الهيكل السلعي والجغرافي للصادرات والواردات العراقية، بالإضافة إلى معرفة اتجاه العلاقة السببية بين التجارة والنمو، وتوصلت باستخدام تحليل التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة إلى أنّ العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية علاقة سببية تبادلية وكلاهما يؤثر في الآخر ويتأثر به.

الدراسة الرابعة: دراسة (Daumal & Özyurt, 2011)

The Impact of International Trade Flows on Economic Growth in Brazilian States

تأثير تدفقات التجارة الدولية على النمو الاقتصادي في الولايات البرازيلية.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أثر تدفقات التجارة الدولية على النمو الاقتصادي في الولايات البرازيلية وفقاً لمستوى دخلها، وتغطي ٢٦ ولاية خلال الفترة (١٩٨٩-٢٠٠٢)، حيث تم نمذجة معدل النمو الاقتصادي للولايات البرازيلية كمتغير تابع لتدفقات التجارة الخارجية ومجموعة من المتغيرات الضابطة (مستوى الدخل، رأس المال البشري، رأس المال المادي العام والخاص، معدل نمو القوى العامة، وعدد اتفاقيات الانفتاح التجاري)، وقد استخدمت الدراسة نموذج GMM، وتوصلت إلى أنّ الانفتاح التجاري كان أكثر دعماً للولايات الصناعية وذات رأس المال البشري الفاعل من الولايات التي يعتمد نشاطها الاقتصادي بشكل أساسي على الزراعة.

الدراسة الخامسة: دراسة (Caleb et al, 2014)

Relationship between International Trade and Economic Growth: A Cointegration Analysis for Zimbabwe

العلاقة بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي باستخدام التكامل المشترك في زيمبابوي.

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من وجود علاقة طويلة الأجل بين التجارة الدولية ومختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية في زيمبابوي خلال الفترة (١٩٧٥–٢٠٠٥)، ولتحقيق ذلك طبقت الدراسة تقنية التكامل المشترك لإنجل وجرانجر، مستخدمةً طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير معادلة نمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع لكل من (نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الواردات إلى الناتج المحلي، عجز الموازنة كنسبة من الناتج، الانفتاح التجاري، التضخم، الاستثمار، الإنفاق الحكومي) بينما يحدّد حد الخطأ العشوائي آثار العوامل الأخرى غير المحددة في النموذج، وتوصلت الدراسة للنتائج الآتية:

- ✓ هناك علاقة طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية.
- ✓ استقرار البيئة الاقتصادية الكلية ضروري لتشجيع النمو في التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.
- ✓ تأثير السياسات التجارية يكون أكثر فاعلية في بيئة تجارية أكثر انفتاحاً.
- ✓ يلعب الانفتاح التجاري دوراً هاماً وإيجابياً في النمو الاقتصادي.

الدراسة السادسة: دراسة (Adeleye et al, 2015)

Impact of International Trade on Economic Growth in Nigeria (1988–2012)

أثر التجارة الدولية على النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة (١٩٨٨–٢٠١٢)

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مساهمة التجارة الدولية في الأداء الاقتصادي النيجيري، مستخدمةً صافي الصادرات وميزان المدفوعات كممثّل للتجارة الدولية، بينما يمثل الناتج المحلي الإجمالي النمو الاقتصادي، وقد طبقت الدّراسة اختبار التكامل المشترك للكشف عن العلاقة طويلة الأجل بين الأداء الاقتصادي والتجارة الخارجية في نيجيريا، وقد أظهرت نتائج التحليل أنّ:

- ✓ تلعب التجارة الدولية دوراً أساسياً في النمو الاقتصادي في نيجيريا ولكن من بين جميع المتغيرات المستخدمة كبديل للتجارة الدولية، فإن إجمالي الصادرات وحدها التي كانت معنوية وأثرها إيجابي، بينما جميع المتغيرات الأخرى لم تكن معنوية، والسبب في ذلك أحادية الاقتصاد النيجيري حيث أن النفط هو الداعم الوحيد للاقتصاد بدون مساهمة ملموسة من باقي القطاعات مثل الصناعة والزراعة والتصنيع.
- ✓ أظهرت الواردات أثراً سلبياً على الاقتصاد، وهذا يشير إلى أن دور النفط وحده لا يستطيع أن يلغي (يعوض) التأثير الضار والمفرط للواردات على الاقتصاد.

نلاحظ أنّ الدراسات السابقة لم تُعنَ بصياغة نموذج متكامل لتحديد آثار التجارة الخارجية على معدل النمو الاقتصادي، وعليه تحاول الدراسة الحالية تلافي نقاط الضعف في الدراسات السابقة من خلال الاستفادة من محاولاتها والبناء عليها، وذلك بالعمل على تحليل الآثار المباشرة وغير المباشرة لمكونات التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي مع مراعاة بنيتها ومساهمة القطاعين العام والخاص فيها.

مشكلة البحث:

يعاني الاقتصاد السوري العديد من المشاكل المتعلقة ببنية التجارة الخارجية حيث يلاحظ:

أ- ارتفاع في نسبة التجارة الخارجية السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي وخاصةً بعد عام ٢٠٠٠.

ب- ارتفاع العجز التجاري في معظم سنوات الدراسة.

ت- سيطرة المواد المصنعة على جزء كبير من الواردات وتدني القيمة المضافة للصادرات.

وانطلاقاً مما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في الأسئلة الآتية:

١. هل هناك أثر لتطور مكونات التجارة الخارجية على معدل النمو الاقتصادي؟ ويتفرع عنه الأسئلة الآتية:

- ✓ ما هو أثر صادرات القطاع العام بشقيها الخام والمصنعة على النمو الاقتصادي؟
- ✓ ما هو أثر صادرات القطاع الخاص على النمو الاقتصادي؟

٢. ما هو أثر صادرات القطاعين العام والخاص على الواردات السورية؟

٣. هل نجحت سياسة إحلال الواردات في الحد من الواردات الاستهلاكية؟

٤. هل يؤثر تغير بنية الصادرات على النمو الاقتصادي؟

متغيرات البحث:

تتضمن دوال النموذج المستخدم في البحث المتغيرات الآتية:

الإنفاق الاستهلاكي العام	GE	الإنفاق الاستهلاكي الخاص المبطأ لسنة واحدة	PE_{-1}
الإنفاق الاستهلاكي الخاص	PE	الإنفاق الاستهلاكي العام المبطأ لسنة واحدة	GE_{-1}
التكوين الرأسمالي	CF	التكوين الرأسمالي المبطأ لسنة واحدة	CF_{-1}
النمو السكاني	TP	الصادرات الخام للقطاع العام	GEXR
الإنفاق الاستهلاكي الكلي	CE	الصادرات الوسيطة والمصنعة للقطاع العام	GEXMC
نمو الناتج المحلي الإجمالي	GDPG	الواردات الوسيطة والرأسمالية	IMMC
تغير الاحتياطيات الأجنبية	DFRS	واردات وسيطة ورأسمالية مبطأة لسنة واحدة	$IMMC_{-1}$
صادرات القطاع الخاص	PEX	الصادرات الوسيطة والمصنعة للقطاع العام	GEXMC
الواردات الخام	IMR	الائتمان المقدم للقطاع الخاص	*PC*
الأسعار النسبية للواردات	IMV		

فرضيات البحث:

تتمثل فرضيّات البحث في:

١. هناك أثر إيجابي ومعنوي لصادرات القطاع العام من المواد الخام على النمو الاقتصادي.

٢. هناك أثر إيجابي ومعنوي لصادرات القطاع العام من المواد الوسيطة والمصنعة على النمو الاقتصادي.

٣. هناك أثر إيجابي ومعنوي لصادرات القطاع الخاص على النمو الاقتصادي.

٤. هناك أثر إيجابي ومعنوي لصادرات القطاع العام على الواردات الوسيطة والرأسمالية.

٥. هناك أثر إيجابي ومعنوي لصادرات القطاع الخاص على الواردات الوسيطة والرأسمالية.

٦. هناك أثر سلبي ومعنوي لسياسة إحلال الواردات على الواردات السورية من السلع الاستهلاكية.

أهداف البحث:

يهدف البحثٍ إلى تحليل تطور بنية التجارة الخارجية السورية خلال فترة الدراسة الممتدة من عام (١٩٩٠-٢٠١٠) وبيان أثره على معدل النمو الاقتصادي السوري من خلال:

١. دراسة التطورات الهيكلية في قطاع التجارة الخارجية السورية.

٢. دراسة أثر هيكل التجارة الخارجية على معدل النمو الاقتصادي.

أهمية البحث:

الأهمية العلمية:

تأتي الأهمية العلمية للدراسة من خلال محاولتها تلافي نقاط الضعف في الدراسات السابقة (والتي أغفلت في معظمها آثار المكونات المختلفة لعناصر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي كما أنها ركزت على الآثار المباشرة للتجارة الخارجية على النمو) وذلك من خلال استخدام نموذج المعادلات الآنية بغية تحليل الآثار المباشرة وغير المباشرة لمكونات التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي مع مراعاة بنيتها ومساهمة القطاعين العام والخاص فيها.

الأهمية العملية:

١. تحليل العلاقة المتبادلة بين التطورات التي تحدث في بنية التجارة الخارجية السورية ومعدل النمو الاقتصادي وإيضاح ما يترتب على ذلك من آثار على المؤشرات الاقتصادية الكلية.

٢. تحديد الأهمية النسبية لمساهمة القطاعين العام والخاص في الصادرات السورية ومدى تأثير كل منهما في نمو الاقتصاد السوري.

منهجية البحث:

تستند الدراسة إلى المنهج الوصفي والتحليلي مع الاستعانة بأدوات التحليل الإحصائي لبناء نموذج قياسي يوضح العلاقة بين تطور بنية التجارة الخارجية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بالاعتماد على البيانات المأخوذة من المجموعات الإحصائية السورية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء.

الإطار النظري للبحث:

بنية التجارة الخارجية السورية:

تعبر بنية الصادرات والواردات في أي بلد عن طبيعة التركيب الهيكلي للاقتصاد، فمن خلال تنوع مكونات الصادرات وتوزع أهميتها النسبية في أكبر عدد من السلع المصدرة يمكن الاستدلال على تطور الهيكل الإنتاجي، وعلى العكس كلما ارتفعت درجة تركز الصادرات دلّ ذلك على تخلف الهيكل الإنتاجي، بينما تكتسب دراسة بنية الواردات أهميتها من كونها تعكس إلى حد كبير التوجهات الحقيقية لاستراتيجية التنمية الاقتصادية المتبعة إضافةً إلى إنّها تعكس بوضوح الإرادة الفعلية للجهات القائمة على تخطيط عملية التنمية للخروج من دائرة التبعية، هذا وسيتم تحليل الهيكل النوعي للصادرات والواردات من خلال تصنيفها حسب طبيعة المواد والاستخدام الاقتصادي لها وفق الآتي:

الهيكل النوعي للصادرات السورية حسب طبيعة المواد والاستخدام الاقتصادي لها:

يوضح الجدول رقم (١) والأشكال البيانية ذوات الأرقام (١) و (٢) هيكل الصادرات السورية وفقاً لطبيعة المواد المصدرة والاستخدام الاقتصادي لها:

جدول رقم ١ بنية الصادرات السورية حسب طبيعة المواد والاستخدام الاقتصادي لها.

السنة	الصادرات حسب الاستخدام الاقتصادي			الصادرات حسب طبيعة المواد		
	نسبة صادرات الاستهلاك النهائي لإجمالي الصادرات	نسبة صادرات الاستهلاك الوسيط لإجمالي الصادرات	نسبة صادرات الأصول الثابتة لإجمالي الصادرات	نسبة المواد الخام لإجمالي الصادرات	نسبة المواد المصنعة لإجمالي الصادرات	نسبة المواد نصف المصنعة لإجمالي الصادرات
1990	29.29%	70.50%	0.21%	50.59%	35.19%	14.22%
1992	13.83%	85.93%	0.24%	79.87%	15.61%	4.52%
1994	26.92%	72.47%	0.61%	72.42%	22.60%	4.98%
1996	16.62%	83.20%	0.18%	82.96%	13.82%	3.22%
1998	21.46%	78.28%	0.27%	77.45%	17.13%	5.42%
2000	11.61%	88.15%	0.23%	81.67%	13.05%	5.28%
2002	13.06%	86.30%	0.64%	77.89%	17.25%	4.86%
2004	27.11%	72.45%	0.44%	59.90%	25.33%	14.76%
2006	37.69%	61.76%	0.55%	47.37%	38.32%	14.31%
2008	36.61%	62.49%	0.90%	40.66%	39.44%	19.90%
2010	35.00%	63.62%	1.39%	49.46%	38.23%	12.31%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعات الإحصائية السورية للأعوام المذكورة.

الشكل رقم ١ بنية الصادرات السورية حسب طبيعة المواد

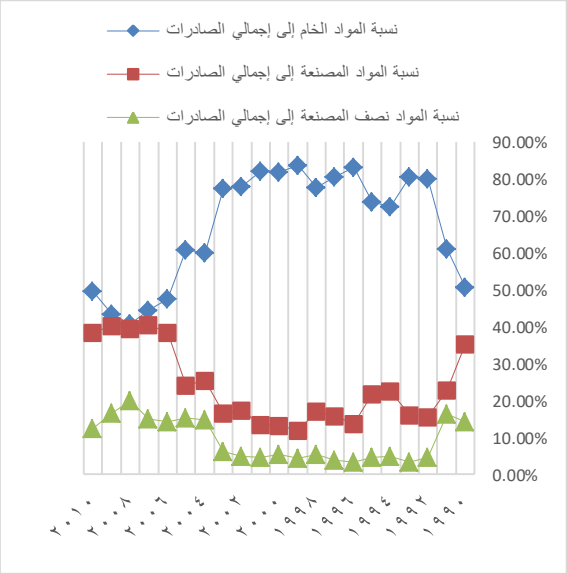

المصدر:من إعداد الباحث وفق بيانات المجموعات الإحصائية

الشكل رقم ٢ بنية الصادرات السورية حسب الاستخدام الاقتصادي

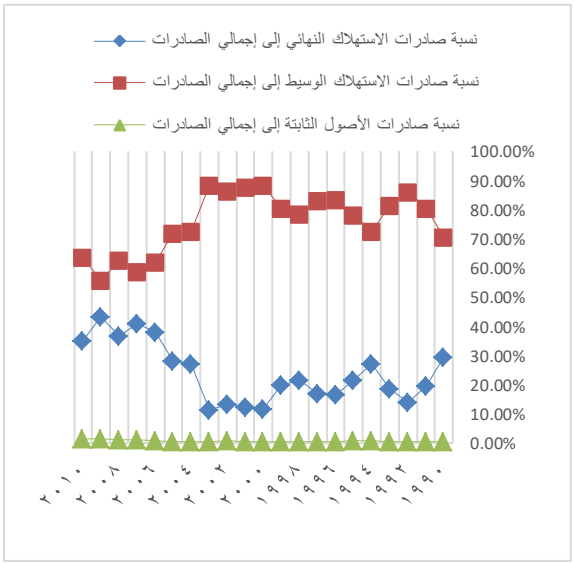

المصدر:من إعداد الباحث وفق بيانات المجموعات الإحصائية

نلاحظ من الجدول (١) السابق والأشكال البيانية رقم (١) و (٢) ما يأتي:

انخفاض نسبة السلع المصنعة ونصف المصنعة من الصادرات بعد عام ١٩٩١ حيث بلغت نسبة كل منهما ٢٣.٧٦% و ٩.٢٣% بالمتوسط على التوالي وذلك نتيجة إلغاء اتفاقيات المدفوعات بين سورية ودول أوروبا الشرقية منذ عام ١٩٩١، إلا أن نسب الصادرات شهدت تحسنا طفيفاً لكل منهما بعد العام ٢٠٠٣ نتيجة فتح السوق العراقية المتعطشة لكافة أنواع السلع أمام الصادرات السورية عموماً والتي لعب فيها القطاع الخاص دوراً محورياً.

ارتفاع متوسط نسبة الصادرات من المواد الخام إلى إجمالي الصادرات السلعية فقد شكلت وسطياً ما نسبته ٦٧% خلال فترة الدراسة مع انخفاض هذه النسبة بشكل ملحوظ بعد عام ٢٠٠٣ نظراً لانخفاض كميات النفط الخام، وتذبذب أسعاره في السوق العالمية، وعلى الرغم من ذلك لا تزال صادرات المواد الخام تشكل نسبة كبيرة تحرم الاقتصاد الوطني الكثير من المزايا، ومنها إمكانية تعظيم القيمة المضافة، وتحسين وضع الميزان التجاري، فضلاً عن كون هذه المواد مورد غير متجدد ولا يحمل قيمة مضافة عالية، وقد نضطر في المستقبل لاستيرادها لسد حاجة البلد منها.

انخفاض نسبة الصادرات من السلع الوسيطة بعد عام ٢٠٠٣ لصالح سلع الاستهلاك النهائي نتيجة ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في الناتج الصناعي وخاصةً في مجال الصناعة التحويلية الخفيفة مما أدى لارتفاع في صادرات الاستهلاك النهائي كالمواد الغذائية والملبوسات والكيماويات ... حيث بلغت نسبة صادرات الاستهلاك النهائي ٢٣.٨% خلال فترة الدراسة، ورغم هذا التحسن لا تزال صادرات الاستهلاك الوسيط تسيطر على تركيبة الصادرات السورية حيث بلغت نسبتها ٧٥.٦٨% بالمتوسط خلال فترة الدراسة وهذا ما يعكس لنا بنية الاقتصاد السوري من حيث طبيعة قاعدته الإنتاجية وعدم إمكانياته تحقيق التوسع المطلوب في استيعاب المواد الخام ونصف المصنوعة وتصنيعها ثم الخروج بها إلى الأسواق العالمية وهذا ماتؤكده نسبة الصادرات من الأصول الثابتة التي تكاد تكون معدومة ولم تتجاوز نسبتها ٠.٥٢% بالمتوسط خلال فترة الدراسة.

٣-٣-٢) الهيكل النوعي للواردات السورية حسب طبيعة المواد والاستخدام الاقتصادي لها:

يوضح الجدول رقم (٢) و الأشكال البيانية ذوات الأرقام (٣) و (٤) بنية الواردات السورية حسب طبيعة المواد المستوردة والاستخدام الاقتصادي لها:

جدول رقم ٢ بنية الواردات السورية حسب طبيعة المواد والاستخدام الاقتصادي لها.

لسنة	الواردات حسب الاستخدام الاقتصادي			الواردات حسب طبيعة المواد		
	نسبة واردات سلع الاستهلاك النهائي لإجمالي الواردات	نسبة واردات سلع الاستهلاك الوسيط لإجمالي الواردات	نسبة الواردات من الأصول الثابتة لإجمالي الواردات	نسبة واردات المواد الخام لإجمالي الواردات	نسبة واردات المواد المصنعة لإجمالي الواردات	نسبة واردات المواد نصف المصنعة لإجمالي الواردات
1990	14.84%	64.16%	21.01%	15.81%	35.52%	48.67%
1992	9.79%	55.68%	34.53%	9.83%	46.18%	43.98%
1994	14.64%	46.57%	38.79%	9.80%	50.23%	39.97%
1996	13.16%	54.96%	31.88%	7.51%	44.60%	47.89%
1998	15.67%	58.81%	25.52%	9.69%	42.28%	48.03%
2000	12.89%	64.44%	22.67%	12.39%	37.82%	49.79%
2002	14.07%	57.70%	28.23%	9.17%	43.01%	47.82%
2004	15.25%	33.03%	51.71%	10.58%	47.47%	41.95%
2006	11.62%	66.89%	21.49%	8.49%	57.02%	34.49%
2008	8.37%	79.64%	11.99%	8.75%	50.26%	40.99%
2010	14.02%	65.76%	20.22%	9.99%	51.80%	38.21%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعات الإحصائية السورية للأعوام المذكورة.

الشكل رقم ٣ الواردات السورية حسب الاستخدام الاقتصادي

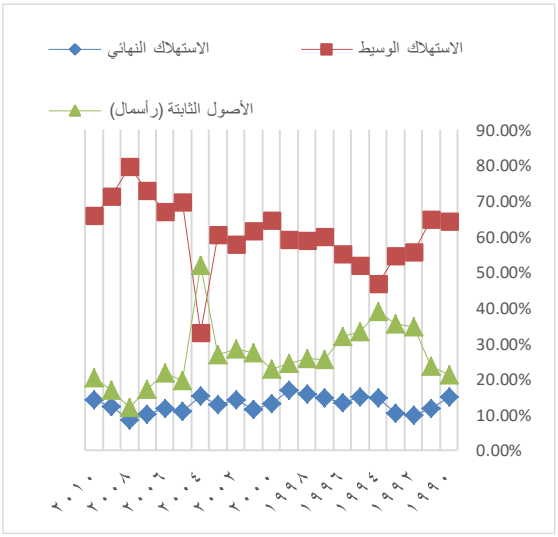

المصدر:من إعداد الباحث وفق بيانات المجموعات الإحصائية

الشكل رقم ٤ الواردات السورية حسب طبيعة المواد

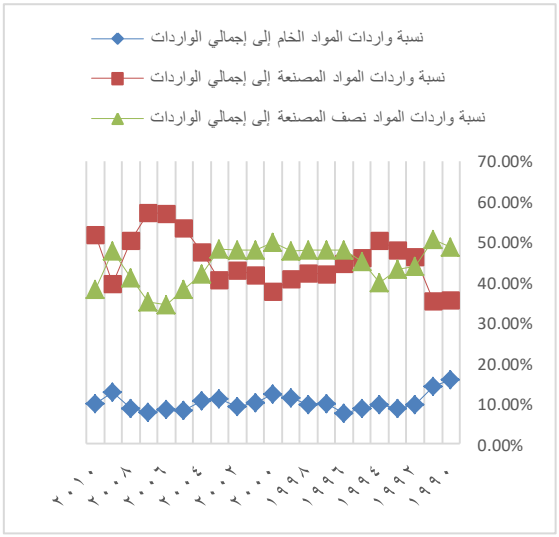

المصدر:من إعداد الباحث وفق بيانات المجموعات الإحصائية

نلاحظ من الجدول رقم (٢) والأشكال البيانية رقم (٣) و (٤) ما يأتي:

حافظت سلع الاستهلاك النهائي على نصيبها من إجمالي الواردات طيلة فترة الدراسة بنسبة بلغت ١٣% بالمتوسط مع تراجع طفيف في بعض السنوات يعود إلى انخفاض تشغيل الطاقات الإنتاجية، وشيوع ظاهرة السلع المهربة، ممّا يدل على عدم نجاح سياسة إحلال الواردات في إيجاد بدائل وخاصة للسلع الاستهلاكية التي يحتاجها السوق المحلي.

ارتفاع متوسط نسبة الواردات من السلع الوسيطة إلى إجمالي الواردات السلعية حيث بلغ بلغت نسبها ٦٠.٦٤% من إجمالي الواردات بالمتوسط خلال فترة الدراسة، ومن المعروف أن الواردات الوسيطة تلعب دوراً في تأمين احتياجات الصناعة المحلية من مدخلات الإنتاج، ويتوقف دورها في تعزيز النمو على مقدار القيمة المضافة التي تحققها، ودورها في تحسين واقع الصادرات لجهة زيادة نسبة الصادرات المصنعة أو تخفيض نسبة الواردات الاستهلاكية كدور مكمل لدور الواردات الرأسمالية، وهذا ما لم يلاحظ تحقيقه لجهة تخفيض الواردات الاستهلاكية أو زيادة نسبة الصادرات المصنعة كما سبق وأشرنا في تحليل بنية الصادرات.

يلاحظ أيضاً تراجع نسبة الواردات من السلع الوسيطة في بداية الدراسة لصالح السلع الرأسمالية نتيجة لصدور قانون الاستثمار رقم ١٠ لعالم ١٩٩١، حيث نلاحظ ارتفاع نسبة السلع الرأسمالية خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٦، وهذا ما يمكن ملاحظته أيضاً في ٢٠٠٤ حيث انخفضت نسبة الواردات من السلع الوسيطة إلى النصف تقريباً مقابل ارتفاع في نسبة الواردات الرأسمالية إلى الضعف الأمر الذي يمكن ردّه إلى ارتفاع حجم الاستثمارت الأجنبية خلال هذا العام بالإضافة إلى طفرة مستوردات القطاع الخاص في هذه الفترة، إلا أنّ نسبة الواردات الرأسمالية التي شكلت ما نسبته 26.5% بالمتوسط خلال فترة الدراسة، قد ضعفت بشكل كبير خاصةً بعد عام 2004 لتبلغ ١٧.٨% بالمتوسط خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠ وهي ضعيفة بالنسبة للدول النامية التي ترغب في زيادة معدلات الاستثمار.

نلاحظ أن نسبة الواردات من السلع تامة الصنع بقيت مرتفعة حيث بلغت نسبتها ٤٥.٢٨% من إجمالي الواردات بالمتوسط خلال فترة الدراسة، ويرجع تزايد قيمة الواردات من السلع تامة الصنع إلى الانفتاح الاقتصادي الذي شهده النصف الأول من التسعينات بالإضافة إلى موجة الانفتاح والإصلاح الاقتصادي في إطار الخطتين الخمسيتين

التاسعة والعاشرة، هذا ويعكس ارتفاع هذه النسبة ضعف الإنتاج المحلي وعدم قدرته على تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية، ويؤدي إلى زيادة التضخم المستورد مع السلع، وتعميق التبعية للخارج.

الدراسة القياسية:

يعتبر النمو الاقتصادي ظاهرة معقدة تتأثر بالعديد من العوامل الاقتصادية والثقافية والمؤسساتية، والأمر الأهم الذي يزيد من تعقيد هذه الظاهرة هو أن خطوط السببية بين النمو والعوامل الاقتصادية المختلفة غالباً ما تكون ثنائية الاتجاه، بالإضافة إلى أن العوامل المختلفة التي تم اقتراحها لتفسير النمو مترابطة مع بعضها البعض، وهذه المشاكل تعترض جميع الدراسات التي تحاول البحث في العوامل المؤثرة في النمو، وذات الأمر يعترض الدراسات التجريبية التي تحاول تحديد تأثير متغيرات التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، وكون عناصر متطابقة الناتج (ومنها التجارة الخارجية) متداخلة مع بعضها البعض فإن نماذج الانحدار الخطي البسيطة تفشل في تقديم صورة واضحة عن آلية التأثير، حيث تفترض هذه النماذج أن هناك اتجاهاً وحيداً للسببية، لذا يتطلب توصيفها منظومة معادلات تتناسب في عددها مع طبيعة المشكلة موضوع الدراسة، هذا وتنقسم منظومة المعادلات إلى أنواع متعددة بحسب طبيعة العلاقة التي تربط المتغيرات مع بعضها ضمن المعادلة الواحدة ومنها إلى باقي المتغيرات للمعادلات الأخرى في المنظومة ومن هذه الأنواع منظومة المعادلات الآنية والتي ستستخدم في هذه الدراسة. (جوجوراتي، ٢٠١٥، ٩٢٨)

الخطوة الأولى في عملية التحليل الإحصائي للنماذج الآنية هو إجراء عملية التشخيص، أي اختبار كل معادلة من معادلات المنظومة لمعرفة ما إذا كان بالإمكان الحصول على مقدرات فريدة للمعلمات الهيكلية بحيث تتصف بالاتساق وعدم التحيز، فمن خلال اختبار التشخيص يمكن معرفة ما إذا كانت كل معادلة من منظومة المعادلات الآنية غير مشخصة أو قابلة للتشخيص، وفي ضوء عملية التشخيص يتم اختيار الطريقة الملائمة لتقدير معلمات النموذج، ولمعرفة حالة التشخيص لا بد من اجتياز شرطي الترتيب والرتبة، لكن وفقاً لِـ (جوجوراتي، ٢٠١٥، ٩٧٠) ولما ذكر $(Harvey, 1990, 328)$ فإن شرط الترتيب عادةً كافٍ لضمان التشخيص، ولذلك يكتفى به على الرغم من أهمية الدراية بشرط الرتبة.

وبعد تطبيق شرط الترتيب على معادلات النموذج المستخدم في هذا البحث تبيّن أن النموذج ككل زائد التعريف، لذا سيتم تطبيق طريقة المربعات الصغرى ذات المراحل الثلاث $3SLS$ لتقدير معلمات الشكل الهيكلي للنموذج، وذلك كونها تتميز بالبساطة وعدم التعقيد في التطبيق مقارنةً بطرق التقدير الأخرى، كما تتسم التقديرات الناجمة عن استخدامها بالاتساق وعدم التحيز.

وبعد مراجعة النظريات والدراسات التطبيقية الخاصة بالدوال المستخدمة في النموذج فقد تم صياغة النموذج بخمس دوال وذلك بالشكل الذي ينسجم مع فروض النظرية الاقتصادية وخصائص الاقتصاد السوري كالآتي:

$$PE = C_1 + C_2TP + C_3PE_{-1} + C_4GDPG + C_5PC + C_6GE + \varepsilon_i$$

$$GE = C_7 + C_8GEXR + C_9GEXMC + C_{10}GE_{-1} + C_{11}TP + \varepsilon_i$$

$$CF = C_{12} + C_{13}GEXMC + C_{14}DFRS + C_{15}CF_{-1} + C_{16}CE + C_{17}PC + \varepsilon_i$$

$$IMR = C_{18} + C_{19}PE + C_{20}IMV + C_{21}CF_{-1} + \varepsilon_i$$

$$IMMC = C_{22} + C_{23}IMMC_{-1} + C_{24}CF + C_{25}DFRS + C_{26}PEX + \varepsilon_i$$

تقدير دوال النموذج:

تقدير دالة الإنفاق الاستهلاكي الخاص:

$$PE = -581618.8 + 56.869TP + 0.328PE_{-1} + 472843.9GDPG + 0.135PC + 0.42GE$$

prop	0.093	0.0676	0.051	0.008	0.132	0.509

$R^2 = 0.98$ $\quad D-W = 1.45$

توضح نتائج تقدير دالة الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي الخاص بأنه يتأثر بشكل طردي ومعنوي بالتغيرات التي تحدث في عدد السكان والإنفاق الاستهلاكي الخاص المبطأ لسنة واحدة ومعدل النمو الاقتصادي، بينما لم يظهر الإنفاق الاستهلاكي العام والائتمان المقدم للقطاع الخاص أثر معنوي على الإنفاق الاستهلاكي الخاص.

تقدير دالة الإنفاق الاستهلاكي العام:

$$GE = -171569.1 - 0.023GEXR + 0.478GEXMC + 0.291GE_{-1} + 16.15TP$$

prop	0.011	0.595	0.009	0.046	0.0002

$R^2 = 0.93$ $\quad D-W = 2.4$

توضح نتائج تقدير دالة الإنفاق الاستهلاكي العام أنه يتأثر بشكل طردي ومعنوي بالتغيرات التي تحدث في كل من الإنفاق الاستهلاك العام المبطأ لسنة واحدة، وعدد السكان، وصادرات القطاع العام الوسيطة والمصنعة في حين لم تظهر صادرات القطاع العام من الخامات أثر معنوي على الإنفاق العام.

٤-٣-٣) تقدير دالة الإنفاق الاستثماري الكلي:

$$CF = 20517.19 + 0.809GEXMC - 0.136DFRS + 0.271CF_{-1} + 0.129CE + 0.076PC$$

prop	0.307	0.0004	0.076	0.072	0.014	0.145

$R^2 = 0.94$ $\quad D-W = 1.4$

توضح نتائج تقدير دالة الإنفاق الاستثماري بأنه يتأثر بشكل طردي ومعنوي بكل من صادرات القطاع العام الوسيطة والمصنعة، والإنفاق الاستثماري المبطأ لسنة واحدة، والطلب الاستهلاكي الكلي، في حين أن أثر تغير الاحتياطيات الأجنبية كان معنوياً وسالباً، أما الائتمان المقدم للقطاع الخاص لم يكن له أثر معنوي.

٤-٣-٤) تقدير دالة الواردات الاستهلاكية:

$$IMR = -67360.4 + 0.108PE - 83.596IMV + 0.141CF_{-1}$$

prop	0.000	0.0000	0.013	0.024

$R^2 = 0.89$ $\quad D-W = 1.56$

توضح نتائج تقدير دالة الواردات الاستهلاكية بأنها تتأثر بشكل إيجابي ومعنوي بكل من الإنفاق الاستهلاكي الخاص، والتكوين الرأسمالي المبطأ لسنة واحدة، في حين كان أثر الأسعار النسبية عليها سالب ومعنوي.

٤-٣-٥) تقدير دالة الواردات الوسيطة والرأسمالية:

$$IMMC = 31689.24 + 0.419IMMC_{-1} + 0.58CF - 0.377DFRS + 0.312PEX$$

prop	0.464	0.0002	0.01	0.01	0.021

$R^2 = 0.93$ $\quad D-W = 2.3$

توضح نتائج تقدير دالة الواردات الوسيطة والرأسمالية بأنها تتأثر بشكل إيجابي ومعنوي بكل من الواردات الوسيطة والرأسمالية المبطأة لسنة واحدة، والتكوين الرأسمالي، وإجمالي صادرات القطاع الخاص، في حين أن التغير في الاحتياطيات الدولية أثر بشكل سالب ومعنوي.

التحقق من جودة النموذج:

تبين من النتائج السابقة أن الخصائص الإحصائية لتقديرات المعادلة الوحيدة كانت جيدة، إلا أنها ليست كافية للحكم على مدى جودة وصلاحية النموذج ككل، ففي حالة النموذج المتعدد المعادلات، فإن وجود دلالة إحصائية جيدة لكل معادلة وحيدة لا يشكل ضماناً لقدرة النموذج ككل على إعادة إنتاج البيانات التاريخية بشكل جيد، وقد يكون العكس صحيحاً.

وبالتالي لا يعتمد تقييم النموذج القياسي على نتائج الاختبارات الإحصائية فحسب، وإنما تعتبر المحاكاة الديناميكية أهم اختبار لصلاحية النموذج القياسي، حيث تسمح بتقييم دقة هذا النموذج في تقدير المتغيرات الداخلية في السنوات المشمولة داخل فترة العينة، ويتحقق ذلك من خلال حل النموذج لكل أو لبعض السنوات خلال فترة العينة، ومن ثم مقارنة القيم المقدرة للمتغيرات الداخلية التي يتم الحصول عليها من خلال عملية المحاكاة مع القيم الفعلية المناظرة لها. $(Tinbergen, 1981)$

هذا ويبين الشكل رقم (٥) السلسلة الفعلية والمقدرة لكل دالة من دوال النموذج بعد إجراء المحاكاة الديناميكية والتي بيّنت أن النموذج ككل ذو كفاءة جيدة وقدرة عالية على التنبؤ:

الشكل رقم ٥ المحاكاة الديناميكية لدوال النموذج

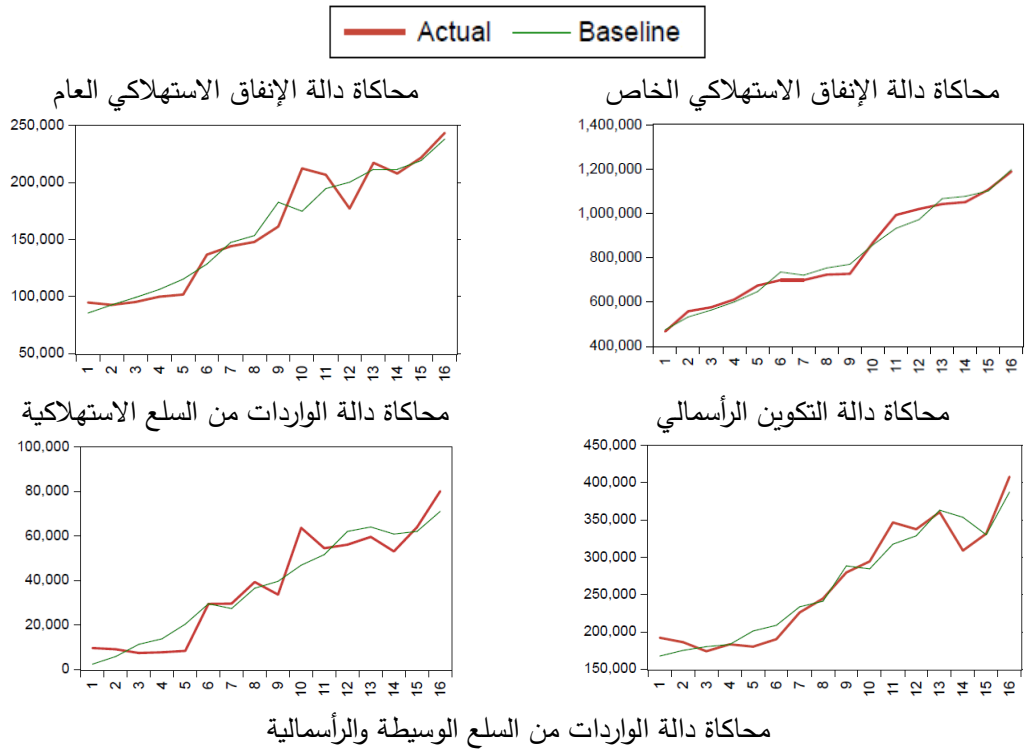

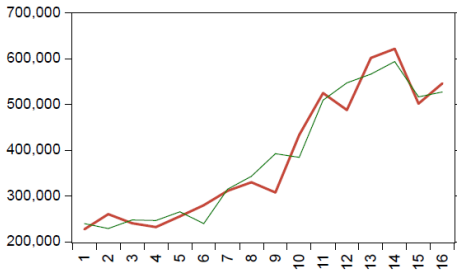

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج *evies* 10

النتائج:

١. ما زال الاقتصاد السوري يعتمد على السوق الخارجية لتأمين احتياجات السوق الداخلية من الآلات والمعدات ووسائل النقل وبعض المواد الاستهلاكية، فقد بلغ متوسط الواردات من المواد المصنعة ٤٥.٣% خلال فترة الدراسة.

٢. إن ارتفاع متوسط نسبة الواردات من السلع الوسيطة إلى إجمالي الواردات السلعية لم يؤدِ إلى انخفاض الواردات الاستهلاكية أو زيادة نسبة الصادرات المصنعة، مما يدل على ضعف القاعدة الصناعية وارتكاز الصناعة السورية على التجميع، الأمر الذي يحرم الاقتصاد الوطني من القيم المضافة العالية التي يمكن تحقيقها من استيراد الأصول الرأسمالية بغية استخدامها في تصنيع الخامات ومن ثم تصديرها، وكل ما سبق يعتبر نتيجة للسياسات التجارية التي قامت على انتهاج سياسة إحلال الواردات والمحافظة على هيكل حمائي جمركي متحيز الأمر الذي حال دون قيام صناعة وسيطة ورأسمالية، وأبقى استيرادها من الخارج مستمراً هذا من جهة، ومن جهة أخرى ساعد على قيام صناعة محلية لا تتمتع بقدرة تنافسية وقادرة على الاستمرار في ظروف السوق شبه الاحتكارية التي خلقتها السياسة الجمركية والنقدية المتبعة.

٣. لا تزال صادرات المواد الخام تشكل نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات تحرم الاقتصاد الوطني الكثير من المزايا والفوائد، ومنها إمكانية تعظيم القيمة المضافة، وتحسين وضع الميزان التجاري.

٤. تعكس سيطرة صادرات الاستهلاك الوسيط على تركيبة الصادرات السورية بنية الاقتصاد السوري من حيث طبيعة قاعدته الإنتاجية وعدم قدرته على تحقيق التوسع المطلوب في استيعاب المواد الخام ونصف المصنعة لتصنيعها ثم الخروج بها إلى الأسواق العالمية، وهذا ماتؤكده نسبة الصادرات من الأصول الثابتة التي تكاد تكون معدومة ولم تتجاوز نسبتها ٠.٥% بالمتوسط خلال فترة الدراسة.

٥. يلاحظ من نتائج التقدير أن متغير عدد السكان قد أثر بشكل إيجابي ومعنوي على كل من الإنفاق الاستهلاكي الخاص والعام، أما عن قيمة المرونات فيلاحظ أن مرونة الإنفاق الاستهلاكي الخاص بالنسبة للتغير في عدد السكان أكبر من مرونة الإنفاق الاستهلاكي العام، وهذا ما يشير لعدم مواكبة الإنفاق العام لحجم الزيادات الحاصلة في عدد السكان، حيث أن زيادة عدد السكان بمقدار ١٠٠٠ نسمة يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي الخاص بمقدار ٥٦.٨ مليون ليرة سورية سنوياً، في حين أن هذه الزيادة في عدد السكان ستولد زيادة في الإنفاق الاستهلاكي العام بمقدار ١٦.١٥ مليون ليرة سورية، وهذا الانخفاض في مرونة الإنفاق الاستهلاكي العام بالنسبة لتطور عدد السكان يفسّر عدم وجود أثر معنوي للإنفاق الاستهلاكي العام على الإنفاق الاستهلاكي الخاص.

٦. بالنسبة للإنفاق الاستهلاكي الخاص المبطأ لسنة واحدة فإن أثره على الإنفاق الاستهلاكي الخاص كان إيجابياً ومعنوياً، وقد بلغت قيمة المرونة 0.33 مما يدل على وجود جمود في السلوك الاستهلاكي، أي يحتاج المستهلكون إلى فترة زمنية لتعديل إنفاقهم الاستهلاكي.

٧. أثّر معدل النمو بشكل معنوي وإيجابي على الإنفاق الاستهلاكي الخاص، وتشير المعادلة إلى أن زيادة معدل النمو بقدار ١% يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي الخاص بمقدار ٤٧٢٨.٤ مليون ليرة سورية.

٨. بالنسبة للائتمان المقدم للقطاع الخاص، فإنه لم يؤثر على أي من الإنفاق الاستهلاكي الخاص والتكوين الرأسمالي، وهذا يدل على أنّ حجم الائتمان الممنوح لم يصل إلى الحد الكفيل بإحداث أثر على كل من الإنفاق الاستهلاكي الخاص والتكوين الرأسمالي.

٩. بالنسبة لأثر صادرات القطاع العام من المواد الخام على الإنفاق الاستهلاكي العام، فإن الأثر لم يكن معنوياً، وهذا يدل على استقلال حجم الإنفاق الاستهلاكي العام عن التغيرات الحاصلة في صادرات القطاع العام من المواد الخام، وذلك على الرغم من أهمية الإيرادات الحكومية المتأتية من هذه الصادرات في الدول النامية بشكل عام، وهذا يعود إلى الجمود النسبي الذي يتسم به هذا النوع من الإنفاق نتيجة حساسيته الاقتصادية والاجتماعية، بحيث لا تغري الزيادات أو الانخفاضات الحاصلة بالصادرات الخام بإحداث تغيرات كبيرة في الإنفاق الاستهلاكي العام، ويمكن تأكيد هذا الجمود النسبي في الإنفاق الاستهلاكي العام من وجود أثر إيجابي للإنفاق الاستهلاكي العام المبطأ لسنة واحدة على الإنفاق الاستهلاكي للعام الحالي، في حين أن صادرات القطاع العام من السلع الوسيطة والرأسمالية كان لها أثر معنوي وإيجابي على كل من الإنفاق الاستهلاكي العام، والتكوين الرأسمالي وهذا يرتبط بالدور الجديد للقطاع العام والذي يسلك سلوك مشابه للقطاع الخاص، وذلك في إطار الانفتاح الاقتصادي والتحول لاقتصاد السوق الاجتماعي.

١٠. بالنسبة لأثر الإنفاق على التكوين الرأسمالي على الواردات من السلع الرأسمالية فإن أثره إيجابي ومعنوي، ويتضح من نتائج التقدير أن الزيادة بمقدار ١% في الإنفاق الاستثماري الإجمالي، تؤدي إلى زيادة الواردات من السلع الرأسمالية بمقدار٠.٥٨% وهذا يعود إلى أن قدرة الدول النامية على تحقيق التراكم الرأسمالي محدودة غالباً ومرهونة بمدى مقدرتها على استيراد السلع الرأسمالية لتأمين متطلبات التنمية خاصةً في المراحل الأولى منها.

١١. بالنسبة لأثر التكوين الرأسمالي المبطأ لسنة واحدة على الواردات من السلع الاستهلاكية فقد كان معنوياً وإيجابياً، وهي نتيجة مخالفة للمتوقع في ظل اتباع سياسة إحلال الواردات، حيث يفترض أن يؤدي التكوين الرأسمالي المحلي إلى تقديم سلع بديلة للواردات وبالتالي يفترض أن يكون له أثر سلبي على الواردات الاستهلاكية، وهذا يدل على فشل سياسة إحلال الواردات.

١٢. بالنسبة لأثر الأسعار النسبية للواردات على الواردات الاستهلاكية فقد كان سالباً ومعنوياً، حيث أن الزيادة في الأسعار النسبية بنسبة ١% ، سوف تؤدي إلى تخفيض الطلب على الواردات من السلع الاستهلاكية بنسبة ٠.٨٣٦% مما يعني أن مرونة الطلب على الواردات الاستهلاكية بالنسبة للأسعار النسبية البالغة قيمتها (٠.٨٣) أقل من الواحد الصحيح وهذا مؤشر على انخفاض مرونة الطلب على الواردات الاستهلاكية بالنسبة للأسعار النسبية، لاسيما في ظل محدودية أو عدم وجود بدائل محلية منافسة لهذه الواردات. وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم إدراج الأسعار النسبية ضمن المتغيرات التفسيرية لدالة الطلب على

الواردات من السلع الرأسمالية والوسيطة، بسبب محدودية تأثير هذا المتغير على الواردات من السلع الرأسمالية، وذلك نظراً لعدم وجود بدائل محلية منافسة لهذا النوع من الواردات وارتباطها بمشاريع استراتيجية تعكس سياسة الدولة في مجال تخصيص الموارد، مما يضعف من تأثير هذا المتغير.

١٣. بالنسبة لأثر صادرات القطاع الخاص على الواردات من السلع الرأسمالية فإن أثرها معنوي وإيجابي، حيث أن زيادة صادرات القطاع الخاص بنسبة ١% تؤدي إلى زيادة الوارادت من السلع الوسيطة والرأسمالية بمقدار ٠.٣١%، وهذا يشير إلى الدور المتزايد للقطاع الخاص في الاقتصاد السوري، لكن مرونة الواردات من السلع الرأسمالية بالنسبة لصادرات القطاع الخاص ضعيفة مما يشير إلى ضعف قدرة القطاع الخاص على التوسع في المجال الاستثماري، وهذا ما أكده عدم وجود أثر معنوي لمتغير الائتمان المقدم للقطاع الخاص على التكوين الرأسمالي ممّا يدل على ضعف التمويل المقدم من القطاع المصرفي.

١٤. بالنسبة لأثر تغير الاحتياطيات الأجنبية على التكوين الرأسمالي فإن أثرها سالب ومعنوي، وهو الأمر الذي يمكن تفسيره من خلال مبدأ أسبقية النفقة، حيث يعدّ مثل هذا المصدر مصدراً طارئاً يتم اللجوء إليه عند الضرورة، مما يدل على أنّ انخفاض الاحتياطيات مؤشر على زيادة الإنفاق الاستثماري والعكس صحيح، كما أنّ التغير في الاحتياطيات يؤثر بشكل عكسي في الطلب على الواردات من السلع الرأسمالية، إذ تبين نتائج التقدير أن اتجاه التغير في الاحتياطيات الخارجية نحو الانخفاض يؤدي إلى زيادة في الواردات من السلع الرأسمالية، حيث أن الانخفاض بمقدار وحدة واحدة ينعكس في زيادة في الواردات من السلع الرأسمالية بمقدار ٠.٣٧ وحدة تقريباً أي إن الزيادة في الواردات من السلع الرأسمالية تنعكس في زيادة عجز الميزان التجاري، ومن ثم نقص في الاحتياطيات الخارجية، حيث يتم التخطيط لحجم معين من الواردات الرأسمالية، وفي حالة عدم كفاية المخصصات المحجوزة لها، فإنه يتم اللجوء إلى الاحتياطي والسحب منه، وبالتالي كلما ازدادت قيمة الواردات كلما أدى ذلك إلى عجز المخصصات المتوفرة عن الوفاء بقيمتها، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض حجم الاحتياطيات.

التوصيات:

أ- العمل على دعم القطاع الخاص (حيث أظهرت صادراته أثر إيجابي على الواردات من السلع الرأسمالية وبالتالي النمو الاقتصادي) وذلك بخلق مناخ استثماري وتجاري مشجع من خلال إعادة تقييم بيئة أداء الأعمال في السوق السورية والتخطيط لاستراتيجيات فعالة لتنويع وتطوير الإنتاج، ورفع القدرة التنافسية للمنتج المحلي.

ب- في ظل التركز الكبير للصادرات السورية في جانب المواد الخام وضعف الصادرات المصنعة، فإن هذا يتطلب (بالإضافة إلى دعم القطاع الخاص المحلي) العمل على خلق الظروف الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية في ظل محدودية المدخرات المحلية، وذلك نظراً لما تملكه الشركات الأجنبية من رؤوس أموال ضخمة وخبرة فنية وإدارية كبيرة وتواجد قوي في السوق الدولية، كما أن المنافسة التي تخلقها هذه الشركات تؤدي إلى إعادة هيكلة الشركات المحلية بما يتناسب مع السوق الدولية.

ت- تحتاج صناعات إحلال الواردات إلى الالتزام باستراتيجية دقيقة تتمثل بدراسات إنتاجية وتسويقية وتحليل ظروف الإنتاج والطلب المحلي (حيث أظهرت النتائج عدم نجاح سياسة إحلال المستوردات).

ث- التركيز على استيراد السلع الرأسمالية، والتي تتناسب مع إمكانيات وموارد الاقتصاد السوري لدورها الهام في دعم جهاز الإنتاج المحلي وتطويره (حيث تركزت الورادات السورية في جانب السلع الوسيطة).

ج- في ظل الشح الكبير في موارد القطع الأجنبي بسبب الحرب الراهنة قد يكون من المفيد التقييد الكلي للمستوردات مع الإعفاء الكامل للسلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج وخاصةً الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي.

المراجع العربية:

أحمد، هناء (٢٠٠٦). **دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سوريا في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسكانية خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٥)**. رسالة دكتوراه، قسم الإحصاء، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

جوجاراتي، دامودار (٢٠١٥). **الاقتصاد القياسي**. الجزء الثاني. (تعريب ومراجعة هند عبد الغفار عودة). السعودية: دار المريخ للنشر.

فتلاوي، كامل ؛ شاكر، أسعد (٢٠١٦). العلاقة السببية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في العراق للمدة ١٩٨٠-٢٠١٣، *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية*، العراق. ١٣ (٤٠). ١-٢٣.

الكواز، أحمد (٢٠٠٨). التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي. *سلسلة جسر التّنمية*. الكويت: المعهد العربي للتخطيط. (٧٣). ٢-٢٠.

المراجع الأجنبية:

Adeleye J. O, Adeteye O. S & Adewuyi M. O .(2015). Impact of International Trade on Economic Growth in Nigeria (1988-2012). International Journal of Financial Research,. 6 (3). 164-172

Brooks, C, (2008). ***Introductory Econometrics for Finance****. The ICMA Centre, University of Reading, Second Edition.*

Caleb, G, Mazanai, M & Netsai ,D. (2014). Relationship between International Trade and Economic Growth:A Cointegration Analysis for Zimbabwe .MCSER Publishing, Rome-Italy, 5 (20), 621-627.

Daumal, M. Özyurt , s (2011). The impact of international trade flows on economic growth in Brazilian states. Review of Economics and Institutions, 2 (1), 1-25.

Harvey, A. C. (1990). ***The econometric analysis of time series****. the Mit Press, cambriedg, mass.*

Klein, Lawrence R. (1956). ***The efficiency of estimation in econometric models****. No. 11. Cowles Foundation for Research in Economics, Yale University. 218.*

Tinbergen, J.(1981). The use of models: experience and prospects. The American Economic Review, 71(6) 17-22.